بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله فاتح ابواب السعادة • فالق اصباح
الرشاد والسيادة • ملهم اسرار العلوم واله افادة
والصلاة والسلام على من شرف عباده • وعلى آله
واصحابه الذين هم للناس قادة • فمن اقتدى بهم
استبان بنيانه على تقوى وشادة **وبعد فيقول**
العبد الفقير الى مولاه • حسن الشرنبلالي الحنفي رحمه
الله تعالى ولطف به في اخرته واولاه **هذه**
نبذة يسيرة • لدفع شبهة وقعت لبعض المتحققين
الاخير • وتقريره للمذهب عما نابه من التوله
بصحة الحلو عما لا يعول عليه **وتسميتها**
منية الحنفي لدفع الحلو والسكنجبين فانه ظن بمجرد نظر
عابر في كتاب ما لبعض السكنى ولا يدري ما قوله
يتغير ذا ئمة السادة الحنفية قالوا بجواز الحلو
الذي يخرج محدث مجة • منعقدة يباع ويشترى كالجوز
تبعض المالكية المتاخرين **حتى ظن** صحته ايضا حاجب
الاشباه والنظائر على اعتبار الفرق الخاص وبين
رده بما يرضى ذوي البصائر ومن المقرر ان المتاخر قد
استحكم فلا ارفع له فقيرا ارذنا اطهار حكم المذهب
لمن قصده زلله • وقد حصل بذلك الخلل العظيم حيث
افتى مفتوريا لكية زمانا بصحة وقفه فصارت
اوقاف المسلمين • والاكثر اوقاف السلاطين • الجارية
على المساجد والمساكين • مصروفة للقسيسين والرهبان

عفا عنهم

زنتو لصاحبيه وسواكان الاجر دراهم او ثيابا
او حبوانا • ولو اوفى بعض عمله بانبات في الطريق
يرد عليه من الدراهم بمقدار ما لم يوفا نتى • فهذا
فحل المسئلة • ولا احتياج الى المزيد عليه والله تعالى
اعلم • تمت الرسالة بحمد الله تعالى وعونه وحسن
توفيقه والحمد لله وحده وحسبنا الله ونعم
الوكيل • ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحابه اجمعين
سبحان ربك رب العزة
عما يصفون وسلام
على المرسلين
والحمد لله
رب
العالمين
تم
٥

الرسالة الثامنة والاربعين منية الحنفي
لدفع الحلو والسكنجبين
والخبر المفيد للعلامة
والمسئلة
المحققين والمدققين الشيخ
حسن الشرنبلالي الحنفي
نفعنا الله
امين

بسم الله

ودنيورا الكافرين • عليهم لعنة الله والملائكة والناس
اجمعين • فانظر الى الخوانيت الوقف التي باليد النصارى
المخذولين • قد تملكوا اخلوها وجعلوها وقفا على كنائسهم
بطريقة لا يخفى فسادها بالرشا • وحاشا ان يصح انشاء
هذا الامام من المجتهدين • او محققوا العلماء العاملين
فانهم يجعلون الخلو وقفا على المارين والواردين
من الفقراء والمساكين • بل تركة او كنيسة كنا وليس
المقصد في الحقيقة الا ايصاله للرهبان والقسيسين
الكافرين • وتنا الكنايس ويهود الملعونين • ومنه
عبارة ذلك المتوهم الذي لم يبلغ رتبة المتعلم
المفهم • فضلا عن كونه اذا وحكما كان خفيا وظن
بفهمه القليل انه نقض من كان عمدة حنفيا فقال
الحمد لله رب العالمين ما نقل في احكام الخلو
وعمل بموشروع او لا وجواز الخلو عبارة عن جميع
ما ينتفع به من التكنى وغيره • ويسمى الخلو خلوا لان
التكنى مثلا انما يكون بعقد الخلو وموشروع
والقرينة على ذلك هو ما نقل عليه في جامع الفصولين
في الفصل السادس عشر في الغرر والاستحقاق نقلا
عن الذخيرة بقوله شرى سكنى دكان وقف ونص عليه
ايضا في الفتاوى الكبرى وفي الخلاصة وفي فتاوى
قاضيخان ثم قال تعد عبارة تجنبها الاسماع
وتستقذرها الطباع فنقلا من الجامع فقال لعبارة
الجامع الصغير • شرى سكنى دكان وقف فقال

المتولي ما اذنت لك في التكنى فاس بالرفع فلو شراه
بشرط القرار فله الرجوع على بايعه • والا فلا يرجع
بثمنه ولا بنقصانه • ثم ذكر ما يشبه كلام المرسم
لو لا خشية اتباع امثاله لما فاظنه من الذياذة اسأل
الله ان يتقبل به احد مرايمة المذنب للامام الاعظم النعمان
لترتسنا البنارة البيان عن الكلمة تسطير كلام مع فائد
التمييز كالطالا التبيان • اما قوله وهو شروع
والقرينة على ذلك الى آخر فكلام الفصولين ليكتب
له فيما ظنه بلا مين فان عبان جامع الفصولين نقلها
شرى سكنى في دكان وقف فقال المتولي ما اذنت
لك بتعيين البايع بالتكنى بعينه فاس بالرفع اي
المشتري بالرفع فلو شراه بشرط القرار يرجع على بايعه
والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا بنقصانه انتهى فاي
قرينة في كلام الفصولين تفيد ما توهمه وهل يجوز
الاقتصار على بعض كلام لا يتم منه مراد المتكلم
الا برجوعه الى تمام العبارة الذي هو نص على حقيقة
التكنى انه شيء مركب يرفع مصرح به قوله فاس
بالرفع فمن ظن من مدة الاستفادة المعنى المعتبر عنده
بالخلو ايطل اذا الخلو ترفع ثم يرد على بايعه ويقال
فلو شراه بشرط القرار يرجع على بايعه بثمنه ويرد عليه
والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا بنقصانه • والحاصل
بالقلع من الدكان واما قوله ونص عليه في
الفتاوى الصغرى واما قوله في الخلاصة

فقد كذب عليها ايضا فان عبارتها • ولو اشترى بيتا
حانوت في حانوت رجل بمركبا وأخبر البائع انه أجرة
الحانوت كذا فاذا هي اكثر ليس له ان يرد انتهى الا ترى
الى قول الخلاصة بيت حانوت مركبا ما هذا الحال والاحتراز
ان يركب الحانوت الذي هو اسم معنى في دكان بافساد فاما
قوله وفي فتاوى قاضيخان فعبارته رجل باع بيتا
له في حانوت لغيره فاجر المشتري اجر الحانوت كذا
وظهر اجر الحانوت اكثر من ذلك قالوا ليس له
ان يرد البيت بهذا العيب • لان هذا ليس بعيب
انتهى فلم يفهم منه قولنا وذلك بين مما قالوه في التجنيس
والمزيد • رجل اشترى من رجل بيتا له في حانوت رجل
اخر مركبا بما لمعلوم • وقد اجره البائع باجر
هذا الحانوت سنة ثم ظهر بعد ذلك ان اجرته عشرة
ليس له ان يرد على البائع لان العيب في غير المشترى وهو
البيت وان كان على المشترى ضرر لانه شغل ملكه انتهى
وفي البزازية ذكر الوتادي في دعوى فراش حانوت
مركبة مع اهله لابد من ذكر دعائم العرصة
وجميع ما فيها من المركبة لتصير معلومة • واذا
ادعى بيتا كرم وبين حدوده وقال جميع ما فيها
من البيوت ملكي ولم يبين البيوت لا تصح
بيعها ويتم فيها الا ان المدعى البيوت الا الكرم
فلا بد من بيان المدعى انتهى • في جامع الفصولين
من الفصل السابع • شهد له بدار ثم ظهر ان بيتا

لذي اليد هل يتقيد ببينة المدعي قيل لا الا اذا
استثنى البيت في الدعوى والشهادة وقيل
لا يتقيد للمدعي لو اقرا البيت لذي اليد لانه
اكذب بينته انتهى • وقد بين في جامع الفصولين
حقيقة البيت قبيل المسئلة بقوله حتى ادعى
بيتا في دار ونحو وبين حدوده لا تصح اذ البيت يتنقل
فلا يجد قشر وانكار البيت نقليا • ذكر انا انفصل عن
الارض لقطعا لتابيده كان تعريفه بما به تعريف الارض
اذ في سائر النقليات انما لا يعرف بالحدود لامكان
احضاره فيستغنى بالاشارة اليه عن الحد اما البيت
فمتى لا يكون انه مركب في البناء تركيب قرار فانه تحتى
بما لا يكون نقلا اصلا انتهى • وكذا بين حقيقة
البيت في الفصل الحادي عشر من فصولا العمادي
ونصه • وفي شهادات الجامع في الفتاوى اذا ادعى
بيتا في دار او حانوتا وبين حدوده لا يصح لان البيت
نقلي فلا يحد وذكر رشيد الدين في فتاويه وان كان
البيت نقليا لكن لما اتصل بالارض اتصال تابيد
كان تعريفه بما به تعريف الارض لان في سائر النقليات
انما لا يكون تعريفه بالحدود لاجل الاحضار ممكن
فوقع الاستغناء بالاشارة اليه عن ذكر الحدود • ولما
البيت فلا يمكن نقله لانه مركب في البناء تركيب
قرار فانه تحتى بما لا يكون نقلا اصلا انتهى فقد علمت
حقيقة البيت وقد نقلوا العظيم من مركب المذهب

انها اسم عين وذات لا اسم معنى كالتوتمة للطاق
ولا تتبة لتلك العبارات **وفي المغرب**
سكن المتحرك سكونا ومنه المسكن لمسكون الى الناس
قال الاصمعي هو اختص حالا من الغيتر وهو صحيح
وقوله عليه الصلاة والسلام احيني مسكينا
قالوا اراد التواضع والاخبات • وان لا يكون
من الجبارين والمتكبرين تنبيه لانها قوة
به وتسكن والتسكين بمعنى سكن الدار وفيها اذا
اقام واذا سكن بمعنى الاسكان كالرقبى مع الارقاب وفي
قولهم دار لك مسكنى في محل النصب على الحال
على معنى مسكنة او مسكونا فيها انتهى **وفي الصحاح**
سكن الشيء سكونا استقر وسكنه غيره تسكينا
وسكنت دارى واسكنتها غيرى والاسم منه المسكن
بكسر الكاف المنزل والبيت والمسكن بفتح الكاف
والسكن اهل الدار وبالتحريك النار وما
كان يسكن اليه وفي الحديث استقروا على سكناتكم فقد
انقطعتم الخبر اي على مواضعكم وفي مساكنكم وفي
القاموس سكن سكونا وقر وسكنة وتسكينا وسكن
دار واسكنها غيره والاسم المسكن محركة • والسكني
كبشرى والسكن وتكسر كافة المنزل • والسكن اهل
الدار وبالتحريك النار • وما يسكن اليه وزجل وقد
يسكن بالرحمة • والمركة والمسكن وبفتحهما من
شيء له اولا له ما يكفيه او اسكنه الفقر اي اقلل

حركته • والذليل • والضعيف • وفي الحديث
استقروا على سكناتكم اي مساكنكم والاسكان هو
الافوات الواجب سكون وكمسينة الاثاث والاسم البقة
الداخلة في انتعرود وضحاني وبنت الحسين بن علي
رضي الله عنهم **واما ما يتعلق** بالعرف الخاص
والعلم مما في كلام صاحب الاشباه من قوله في امور
الحلوانية يبنى على العرف الخاص وبه كما لو استقرض
الخباز او انسجوا القرض لحفظ بيدره او بلعقة كل شهر
بعشر وقيمتها لا تزيد على الاجرة فيها اقول ويحمل
الاجارة على الاكراه لاعتبار الخوف خواص بخاري يفتي وقد
ذكرت عدة النهور • وفي الخانية لا يثبت التعارف
بتعارف الخواص وهو الصواب بل بتعارف العامة
والقول الثاني الصحة مع الكراهة للاختلاف •
والثالث الفساد لان صحة الاجارة بالتعارف العام
ولم يوجد وقد افتى الاكابر بفسادها واما بيع
الوفا فبيه فسخة اقوال والمشائخ مع انه صحيح
لحاجة الناس وقد اجاز ابن الفضل ربا الفضل لحاجة اعتادوا
الدرز والاجارة وفي الخانية والمختار للفتوى
اعتادوا الاجارة الطويلة ولا تمكن من الانتفاع
فاضطروا الى بيعها وفاء **ومسئلة نحو** الخياط
اذا لم يشرط العمل اجراء ينظر للعرف ويحمل سكوت المستصنع
كاشتراطه الاجر كنزول الحارة ودخول الحمام والعقد
للاستغلال وعمل الدلال ومسئلة الجهاز اذا ادعى

الاجانب عادية مع بنته ولا بينة له ان كان العرف مستمرا انه يدفعه ملكا لا عارية لم يقبل قوله وان كان مشتركا فالقول للاب وقال قاضيخان وعندي ان كان الاب من كرام الناس واشرافهم لم يقبل قوله وان كان من اوساط الناس كان القول قوله انتهى وفي الكبرى القول المرجح بشهادة العرف الظاهر ثم قال بعد الاشباه وعلى كل قول فالمنظور اليه العرف فيعتبر اشر الجهاز فالقول للمفتي بنظر الى عرف بلده هما • وقال في خزانة المفتين الحاصل الاب في العرف وما في الكبرى نظر الى مطلق العرف من ان الاب انما يجهز ملكا ثم نقل عن الحاوي القاسم الصفار ان الاشباه على ما جرت به العادة وذكر نحوه برمزه الحاوي ولا كذلك في بيتنا الحاوي للعرف قلت وانا الخطيب ونحوه داخل الجهاز للعرف ولزوم الجهاز فلام الحرفة وقد قال صاحب الاشباه المعتبر في بيانه الاحكام العرف العام هو المذهب كما في البزازية الحكم العام لا يثبت بالعرف الخاص وقيل يثبت ثم قال صاحب الاشباه فالحاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وبكر افتى كثير من المشايخ باعتباره • فالقول على اعتباره ينبغي ان ينبني على ما يقع في بعض سواحل الهند من خلو الحوانيت لا زمرد ويغير الخلو في الحانوت حتى انه فلا يمكن صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها لغير ولو كانت وقفا انتهى كلام صاحب

الاشباه رحمه الله والقول ما ذا ترتب بالخلو الذي يعمل وما حقيقته اذا كان كما قلت من السلطان الغوري رحمه الله تعالى لما بنى خوانيت الجملون بالنورية اسكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا اخذه منهم لا يماثل فعل ناظر ليس بانيا متصرفا فيما ملكه فان الناظر اذا فعل مثل ما يتصرف به ذلك الملك بخصوصه وكان خوابا او منوطا فعله بالفعل وبتقدير كونه خوابا وغيرا بالذي اخذه الناظر ايملك به عين الحانوت او منفعته على الدوام من غير اجارة مدة معينة يكون الماخوذ بدلا لما ليس له في كلام ايتاما يقتضي ذلك لانا لنظر لعرف خاص ولا عام فتوك صاحب الاشباه ينبغي الى اخر مما لا ينبغي فانه لا مماثلة بين ما اعتبر من المسايل المبنية على العرف الخاص وبين الخلو لان اعتبار العرف الخاص على ما قيل في جمع تلك المسايل ضرورة الزوم بترك فاعلها مختار اه لنفسه او مقتضيا في التسيفة شرطا يمنع عنه التردد واما الوقف فناظر لا يملك ذلك ولا تقطيله

هذا هو العرف الجلي وقد قلت انت ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص فكيف تقول لا يمكن صاحب الحانوت اخراج صاحب الخلو منها ولا يمكنه اجارتها لغير ولو كانت وقفا الذي يذهب اليه الحكم الملك عما يملكه شرعا بما لم يقل به صاحب المذهب ومن المقرر ان حفظ المال من الكليات التي اجمع عليها

في سائر الاديان وفيما لو اجاز سلطان مملكة مايلزم اتلاف
ماله ولم يأذن به الشارع مثلها لو رضي بالربا مع غيره
وكرضاه بتغيير الطحان ونحوه على اجر هو ممنوع منه
شرعا ومن المقرر ان صاحب الحلو لا يبيع طاجة الا شيا
يسيرا وياخذ هو في نظير خلوه قدرا كبيرا يجوز مداخلة
في الوقف وقد نص على ان من سكن الوقف يلزمه اجرة
بالغة ما بلغت ويمنعنا لناظر من اجازة الحلوت
الوقف لغير صاحب الحلو لفوت نفع الوقف وتقدم
علته وبتعطل ما جعله الواقف من نحو اقامة شعاير
مسجد ترفع اجرة الدكان المتايرة بها فان صاحب الحلو
اذا لم يستاجر اجرة الدكان للقيام بها فان صاحب الحلو
اذا لم يستاجر باجرة المثل وقد لا يستاجر ولا يسكن ولا
يسكن غير من يضيع نفع الوقف بما لم يقل به امام المذ
ولا احد من ائمة عصره هذا ما ظهر لي في رد فهم
جواز الحلو باعتبار العرف الخاص عندنا بمنزلة الاعلام
واما ظن شروعيته بلفظ التكلم فلا التفات
اليه لوجوه لا تخاص الاعلام فانظر انها الحنفي
الحنبلي لما سطرت يمينك المذهبة لا تقدم ومن تعلم
عن التقليد شيئا حكم فيهم من امر لم يرو عن الامام
واصحابه ولم يكتب وليس له مماثل الساين ويعجب
ولا تكن ممن اتبع هواه فيما يقوله لرايه ويعجب هذا
وقد قال الامام الاعظم قلدناه لا يجهل احد انيا
بقولنا حتى يعلم من اين اخذناه ولا حول ولا قوة الا

باتمه

بالله العلي العظيم استغفر الله تنبيه آخر للاتيان
عما نقم عليه صاحب الاشباه بقوله وحين تا ليفي هذا
المحل ورد علي سؤال فيمن اجر مطبخا لطبخ السكر وفيه
فحاراد ذلك المستاجر في استعماله قلت وقد جرى
العرف في المطابخ بضمانها على المستاجر فاجبت
باذا لم يعرف فكالمشروط ضمانها كما مر شرح بضمانها عليه
والعارية اذا اشترط فيها الضمان على المشهور تصير
مضمونة عندنا في رواية ذكرها الزيلعي في العارية
ويجوز به في الجوهرة ولم ينقل في رواية ولكن نقل بعد
نفع البزازية عن الينابيع ما نقلنا لان الوديعة اليمين
المؤتمن لا يضمنان بحال وفي خزانة البزازية قال
اهل فرغانة على ان الضياع اذا ضاع من عاريه ضاع
لم يجب الضمان استحسانا للاشباه والنظائر وقد كتب
عليها شيخ شيخنا المحقق العلامة نور الملة
والدين الشيخ علي المقدسي رحمهم الله تعالى ومن
خطه نقلته وصورته اقول لا ينبغي بل
لا يجوز ان يبقى بعد اصلا ما في رواية الضمان على المقدر
المقترح بالشرط انما ذكرته على سبيل ان خالف العنان
مع الشافعي رحمه الله تعالى القائل بالضمان لا شراط
في الحنفية الا فاقا لصاحب الجوهرة في شرح النظم
الوهباني في الكراهية العارية والاجارة لا يضمنان ابدا
فقوله البزازية يفيد العموم وشموله حالة الاشتراط
ومع ذلك صرح بوفاق فقاله وشرط فيهما الضمان

وحده • والله الموفق للصواب واليه المرجع
والمآب سبحان ربك رب العزة
عما يصفون وسلام على
المرسلين والحمد
لله رب
العالمين

تم

الرسالة التاسعة والاربعين تزهة اعيان الحزين

بالنظر لمسايل الشرب كتاب

الشرب تالف الشيخ العلامة
المرحوم الشيخ حسن
الشرنبلالي
الحنفي
رحمه
الله
امين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق
الحمد لله الذي لا اله الا هو الحي القيوم • والعقلا
والسلام على سيدنا محمد • منبع الاسرار والعلوم
وعلى ساير الانبيا والمرسلين • والصحابة والتابعين
يدوام نعم ربنا العالمين • وبعد فيقول العبد
الى مولاه المنعم عليه في الدنيا والدين • ابو الاخلاص
حسن الشرنبلالي الحنفي غفر الله له ما ظهر وما خفي ولوالديه

وحده

وانما يضمنان بالتعدي ونقل عن البزازية ايضا وفيه والشرط لغو لا يخفى فتبصر
كل ذلك تاكيد للحكم وتحذير من يعمل خلاف الرواية
المخالفة للدراية على انه يمكن ترجيح الشرط واما
عند عدمه فجميع المتون والشروح تنادي بجانب قول
متنون لا يجوز قالوا لانه المعروف بتاضي خان
في فتواه • رجل اعار شيا وشرط ان يكون المستعير
ضامنا عندنا ومثله في الخلاصة وغيرها انتهى
هذا ما تيسر تحريره • وحاصل امر الخانوانه لا وجود
له في كلام ايمة مذهبنا وما فهم من مدلول التكفي
علة حقيقية وعلمنا ان اعتبار العرف الخاص لا
يفيد جواز عندنا وذلك لان الانتفاع بالبيس
ملكه لا يكون الا بالاتلاف • او الاعارة او الوديعة
او العرية وليس لنا ان نحكم بحالة على
مقتضى مذهبه تعالى ولم يقل الخانوانه الا ساجد
مزالما لكية وعلمنا ان توصل به الى اتلاف الاوقاف
بالكلية الايمة الحنيفية لم يقولوا به كالحنفية
نسال الله تعالى العفو والعافية الظامن والخيفة
وما علينا الا البلاغ والاتباع وليس لنا الاختراع
والابتداع • وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى وصحبه وسلم • تمت الرساله
بحمد الله وعونه وحسن توفيقه • والحمد لله

نهاية المخطوطة